

الالتزامات والعقود

في القانون المصري الفرعوني

بقلم مصطفى الأمير

مقدمة تاريخية

ينقسم تاريخ مصر بوجه عام الى فترتين طويلتين الأولى إيجابية كتب المصريون فيها تاريخهم بأيديهم ، والثانية سلبية خضع المصريون فيها لغيرهم من الشعوب الأجنبية .

الفترة الأولى : وتمتد حوالي ثلاثة آلاف عام تبدأ بسنة ٣١٨٨ (١) ق.م. وتنتهي بسنة ٣٣٢ (٢) ق.م. وتشمل ثلاثين أسرة اصطلاح المؤرخون على تسميتها بالعصر الفرعوني .

مرت مصر في خلال هذه الفترة بثلاثة عصور تميزت فيها بوحدة سياسية وقوة اقتصادية وتقدم حضارى تعرف بالدولة القديمة والدولة الوسطى والامبراطورية الحديثة على التوالي ، تخللها أزمة تميزت فيها باضمحلال سياسى وضعف اقتصادى وسيطرة أجنبية تعرف بعصر الاقطاع وعصر الهكسوس وعصر الاحتلال الأجنبي ، ثم انتهت هذه الفترة بعصر نهضة جديدة جاءت في أواخر الأيام أى في نهاية تاريخ مصر الفرعونية .

الفترة الثانية : وتبدأ بدخول الاسكندر المقدوني أرض مصر عام ٣٣٢ (٣) ق.م وتنتهى بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٤).

(١) تاريخ قيام الملك مينا وتأسيس أول أسرة فرعونية بعد أن وحد الصعيد والدلتا وجعلهما ملكة واحدة وتاريخ ظهور الكتابة في مصر .

(٢) تاريخ انقضاء الأسر الفرعونية ودخول الاسكندر المقدوني أرض مصر .

(٣) حيث أصبحت مصر جزءا من امبراطورية الاسكندرأى جزءا من العالم الانغريق ثم فقدت مصر حريتها واستقلالها فنخضعت لحكام أجنبي .

(٤) عندما استعادت مصر حريتها واستقلالها وبدأ المصريون يحكمون انفسهم من جديد وبذلك بدأت فترة ثالثة إيجابية كالفقرة الأولى .

ولما مات الاسكندر عام ٣٢٣ ق. م آلت حكومة مصر الى أحد قواده المدعو بطليموس بن لاغوس. وظلت هكذا في أسرته مدة ثلاثة قرون اصطلاح المؤرخون على تسميتها بعصر البطالة .

ويوصف هذا العصر بأنه من أهم العصور التي مرت على مصر في تاريخها الطويل وذلك لأن مصر اتصلت فيه بأوروبا لأول مرة بل أصبحت خاضعة لحكم أوربي ، ولهذا الاعتبار وحده يعد عصر البطالة أيضاً من أهم العصور التي مرت على تطور الحضارة المصرية القديمة - ومحدثنا تاريخ هذه القرون الثلاثة (٣٢٣ ق م - ٣٠ ق. م) عن الأعمال التي قام بها خلفاء الاسكندر من أبناء الأسرة البطلمية في الميادين الحربية والسياسية والاقتصادية حتى تمكنوا من تشييد امبراطورية واسعة كانت هي آخر دولة في العالم الاغريقي في خضوعها لفترة روما الفتية بسبب اتباع البطالة لتلك النظم والقوانين التي سار عليها الفراعنة في حكم بلادهم .

مصادر تاريخ هاتين الفترتين :

كان الكتاب فيما مضى يعتمدون فيما يكتبون عن مصر على ما تركه المؤرخون القدماء أمثال هيرودوت وديودور واسترابون وغيرهم حتى مجيء الحملة الفرنسية الى مصر والعثور على حجر رشيد وحل الرموز الهيروغليفية والديموطيقية المنقوشة على هذا الحجر . وعند ذلك بدأت الآثار المصرية تتحدث عن نفسها فظهرت لنا في كثير من الأحيان بقصة جديدة تختلف عما كتبه عنها أولئك المؤرخون الأجانب .

ونحن اذا بحثنا في نقوش هذه الآثار نجدها تتحدث دائماً عن الحياة العامة حياة الملوك والأمراء وأخبار حروبهم وانتصاراتهم ومدحهم وتقديسهم ورفعهم الى مصاف الألهة ، أو بعبارة أخرى نجدها تسجل التاريخ الرسمي للامبراطورية المصرية في خلال العصور . أما الحياة الخاصة - حياة الأفراد وكيف كانوا يعيشون وكيف كانوا يفكرون وكيف كانوا يقضون أوقات فراغهم ، ثم كيف كانوا يعاملون بعضهم بعضاً فن العث أن نتحدث عنها

في نصوص تلك الأهرامات الشاهقة أو في نقوش تلك المعابد الشاهقة ،
وإنما يجب أن نبحث عنها فيما كتبه أولئك الأفراد أنفسهم عن أنفسهم
فما تركوه لنا من أوراق البردي المكتوبة بالهيراطيقية والديموطيقية .

وقد أصبح البحث في هذه الأوراق علماً قائماً بذاته يعرف بعلم أوراق
البردي Papyrology وتشمل هذه الكلمة في معناها الكامل جميع الوثائق
التي عثر عليها في مصر والمكتوبة بالهيروغليفية أو الهيراطيقية أو الديموطيقية
أو اليونانية واللاتينية أو القبطية والعربية - على ورق البردي أو الجلد
أو الفخار أو الخشب - إلا أن العلماء اصطلمحوا على إطلاق هذه الكلمة
على دراسة الأوراق المكتوبة باليونانية واللاتينية والتي ترجع في تاريخها
إلى فترة الألف سنة التي تمتد من غزو الاسكندر المقدوني لمصر عام ٣٣٢
ق. م حتى الفتح العربي الاسلامي عام ٦٤٠ م .

ظهرت أهمية هذه الوثائق المكتوبة باليونانية واللاتينية في القرن الماضي
ويبلغ ما نشر منها حوالي ثلاثين ألفاً وأصبح في متناول الباحثين فيها الآن
قواميس ومعاجم تساعدهم في أبحاثهم . ولقد فتحت هذه الدراسة في عصرنا
هذا أبواباً كثيرة في الأبحاث التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،
كما ساعدت كثيراً في الأبحاث اللغوية والأدبية والفلسفية وبدأت منذ عهد
قريب أبحاثاً قانونية .

أما الباحثون في الوثائق الديموطيقية فأنهم يتخلفون عن زملائهم بنصف
قرن تقريباً ، ولا يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود مثل هذه القواميس
والمعاجم فحسب ، بل يرجع أيضاً إلى صعوبة هذه الدراسة وإلى قلة عدد
المختصين فيها من علماء الآثار واللغة المصرية القديمة وإلى قلة عدد الوثائق
الديموطيقية نفسها فإن عددها لا يزيد عن الألفين ومع ذلك لم يتمكن العلماء
من بحث بعضها حتى الآن . ويكتفى أن نذكر على سبيل المثال أن المتحف
البريطاني كان قد بدأ يقتنى مجموعات من الأوراق البردية الديموطيقية
منذ عام ١٨٣٤ ، ولكن دراسة هذه المجموعات لم يبدأ بطريقة علمية منظمة
إلا منذ عام ١٩٣٩ .

من أجل هذه الصعوبات نجد أن جميع العلماء الذين يكتبون في تاريخ مصر القديم يتركون كتابتهم عن العصور الفرعونية المتأخرة ويتجنبونها كلية عند ما يصلون الى غزو الاسكندر المقدوني لمصر لاعتقادهم بأن هذا يكون من اختصاص علماء الأوراق اليونانية واللاتينية ، ولكن أبحاث هؤلاء لا تعد كاملة للأسف لأننا اذا أردنا أن نحصل على صورة صادقة لتاريخ مصر في العصر اليوناني الروماني فيجب أن نأخذ في اعتبارنا تلك الوثائق المصرية الصعبة المكتوبة بالديموطيقية ، وهذا من واجب علماء الآثار واللغة المصرية القديمة - وتاريخ مصر في عصر البطالمة معروف لنا بتفصيلات كثيرة ربما كانت أكثر من أى عصر سابق له ولكننا مع ذلك لازلنا نواجه صعوبات كثيرة لم يتعدن العلماء من بحثها حتى الآن . ففى خلال هذا العصر نلاحظ تناقضاً عجباً في وجود أقلية اغريقية بلغة ودين وحضارة بجانب أغلبية مصرية بلغة ودين وحضارة قديمة معروفة منذ الآف السنين قبل أن نسمع في التاريخ حتى عن اسم الاغريق فعلى الباحث في تاريخ هذا العصر ، أن يبين لنا الى أى حد نجح الاسكندر في عزمه على نشر لواء الحضارة الاغريقية بين المصريين ؟ ، والى أى حد تأغرق المصريون ؟ ، والى أى حد حافظوا على تقاليدهم القديمة ؟ هل غير المصريون من طريقتهم في الحياة ونظرتهم اليها ؟ ، أو بعارة أخرى ، ما هو مدى تأثير الحضارة الاغريقية في الحضارة المصرية ؟ ، وما هو مصير الحضارة الاغريقية في مصر ؟ وأهم من ذلك كله ، ماذا كان مصير المصريين أنفسهم بين الاغريق ؟ . ان الاجابة على هذه الأسئلة يجب أن يبحث عنها في الوثائق المصرية المكتوبة بالديموطيقية بقدر ما كان يبحث عنها في الوثائق اليونانية .

ويضاف الى هذا أن أهمية البحث في الوثائق الديموطيقية لا تخص تاريخ مصر في العصر اليوناني الروماني فحسب ، بل تظهر أهميتها أيضاً في دراسة العصر الفرعوني بما تلقىه من ضوء على ذلك الغموض الذى يكتنف بعض النصوص القديمة في الأدب والدين والسحر والتفلك والطب والهندسة والرياضة والفلسفة .

ويضاف الى هذا أيضاً أهمية دراسة هذه الوثائق الديموطيقية في دراسة القانون المصرى القديم . وهى دراسة مهملة مع الأسف الشديد ولم يبلغ الاهتمام بها الا بقدر ضئيل فى العشرين سنة الأخيرة بالرغم من أن العالم الفرنسى Eugène Revillout كان قد بدأها فى القرن الماضى - وستؤدى هذه الدراسة حتماً الى نتيجة هامة وهى ان القانون المصرى القديم هو أصل القانون الرومانى الذى جاء متأخراً عنه فى الزمن وأخذ عنه الكثير وسيعرف العالم هذه الحقيقة فى يوم من الأيام بعد أن ظل بعيداً عنها كما كان بعيداً عن الفن المصرى القديم حتى عرف أخيراً أنه أصل الفن اليونانى .

القانون المصرى القديم

اذا أردنا أن نعرف شيئاً عن القانون المصرى القديم فيجب أن نقسم الكلام فى هذا البحث الى قسمين :

- (أولاً) عن القانون المكتوب (أو مجموعة القوانين) Law in Statute
- (ثانياً) عن القانون المطبق (فى ملفات القضايا) Law in Action

(أولاً) القانون المكتوب

ونعتمد فى معلوماتنا عن القانون المكتوب على ثلاثة معاد :

- ١ - المؤرخون القدماء .
- ٢ - الآثار المصرية .
- ٣ - أوراق البردى الديموطيقية .

١ - ذكر المؤرخ ديودور الصقلى أسماء ستة من الملوك الذين سنوا القوانين وهم مينا ، شيسكاف ، شيشق الأول ، بوخوريس ، أمخس الثانى ، دارا الفارسى . كما ذكر أيضاً أن القانون المصرى كان مكتوباً فى ثمانية أجزاء وكان مطبوعاً فى غير مصر من بلاد العالم القديم .

٢ - أما الآثار المصرية فإنها صامتة حتى الآن ولم تطلعنا الا بإشارات هارضة عن هذا القانون كالأشارة التى وردت على جدران مقبرة رخمارع

وزير تحتّمس الثالث ، وقد صور الوزير وهو جالس للقضاء وأمامه مجموعة القوانين مرسوعة على أربعة لوحات على كل لوحة عشر لفافات من الجلد أو الورق وهي اشارة غامضة لم يتمكن العلماء من تفسيرها حتى الآن .

٣ - أما الأوراق الديموطيقية فقد جاء في احداها وهي المعروفة برقم ٢١٥ بالمكتبة الوطنية بباريس ، أن الملك دارا الفارسي أخذ معه علماء القانون المصريين ومعهم مجموعة القوانين المصرية الى عاصمة بلاده « سوسا » اما لتعديلها أو تغييرها على حسب رغبته ، ويقال أن ذلك العمل كان قد استغرق ٢١ عاماً وسجل على ورق البردي باللغتين الآرامية والديموطيقية .

وجاء في البردية الديموطيقية المعروفة برقم ١٠٥٩١ بالمتحف البريطاني ذكر المواد الآتية من نصوص القانون المصري :

(١) قانون سنة ٢١ من عصر بطليموس الخامس ، ونص هذه المادة : « اذا تزوج شخص من امرأة وكتب لها وصية بأملاكه وأنجب منها أولاداً ثم طلقها وتزوج من امرأة أخرى وكتب لها وصية بأملاكه وأنجب منها أولاداً ثم مات هذا الشخص ، فان أملاكه تصبح من حق أولاده من الزوجة الأولى التي كتب لها الوصية أولاً » .

(ب) القانون المعروف بالسادس .

(ج) القانون المعروف باللوحه الثامنة من القانون المصري .

ويضاف الى هذا تلك المجموعة الهامة من أوراق الردي الديموطيقية التي عثر عليها عام ١٩٣٨ في حفائر جامعة القاهرة بمنطقة تونا أبليل ، وقد ظهر من دراسة سريعة لها انها تحتوى على نصوص من مواد القانون المصري الذى يبحث في تملك الأرض وتنظيم الوراثة . وستلقى هذه المجموعة دون شك ضوءاً هاماً على دراسة هذا القانون .

من كل هذا يتضح لنا أن مصر كان لها قانون مكتوب منذ أقدم العصور ، وقد عكف بعض الفراعنة على تعديله في خلال تلك العصور ، كما يتضح لنا انه كان قانوناً متقدماً ومنظماً للحياة الاجتماعية في البلاد بدليل استمراره مدى ثلاثة آلاف عام ، وبدليل ما فعله الملك الفارسي بنقله وتطبيقه في بلاده .

الا أن هذا القانون وان كان لم يعثر عليه حتى الآن فتحن نعتقد أن المصريين الذين لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة الا وسجلوها على آثارهم لا بد أنهم دونوا ذلك القانون على لوحة حجرية كما فعل حورابي أو على لوحات برتزية كما فعل الرومان أو في مجموعات من أوراق البردي كما كانت عادة المصريين القدماء ، لذا فان الأمل محدونا دائماً الى العثور على هذا القانون في يوم من الأيام منقوشاً على الحجر أو مكتوباً على الورق وعندئذ سيكون هذا الحدث أكبر كشف علمي عرفه التاريخ .

(ثانياً) القانون المطبق

ويقصد به ما يمكن استنتاجه من ملفات القضايا أو من بعض النصوص التي عثر عليها في العصر الفرعوني وما تلاه من العصور .

وقد تمكن العالم البلجيكي جاك بيرن (وهو من المختصين بدراسة تاريخ القانون) من بحث كثير من النصوص المصرية في العصر الفرعوني ، وكتب كثيراً عن القانون الخاص والقانون العام في مصر الفرعونية^(١) ، وقد سار أحد رجال القانون في مصر على منواله وأصدر كتاباً قياً بالعربية^(٢) . ونحن اذا تتبعنا ما نقش من هذه النصوص على الآثار أو ما دون منها على أوراق البردي نجدها ممثلة في كل العصور .

فمن الرود القديم ما ذكر على جدران مقبرة مبن من الأسرة الثالثة ، مما يشرح لنا قانون الأسرة وتنظيم الوراثة والمبات والوصايا وما عثر عليه من الأسرة الرابعة مدوناً على لوحة حجرية تتحدث عن بيع منزل صغير بمنطقة الجيزة ، ثم تلك المجموعة من اللوحات التي تعرف بلوحات الوصايا وغيرها .

(١) See Jacques Pirenne : Histoire des Institutions et du Droit Privé de L'Ancienne Egypte : Bruxelles 1935

(٢) انظر تاريخ القانون الخاص في مصر : الجزء الأول : القانون المصري القديم للأستاذ الدكتور شفيق شحاته الأستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس .

ومن الدول الوسطى تلك العقود المشهورة التي نقشت على جدران مقبرة
الأمير جب جفا بأسيوط مما يفسر لنا تلك العادات الخاصة بوقف الأملاك
على المقابر ، وقد شبهها بعض العلماء بالعادات الأوربية في العصور الوسطى
وهي الخاصة بوقف الأملاك على الأديرة والمقابر وتعرف باللاتينية
Donationes pro Anima ويمكننا أن نشبهها أيضاً بالأوقاف الخيرية
الإسلامية في هذه الأيام .

ثم جاء أعظم كشف للنصوص القانونية من عصر الدولة الوسطى أيام
الأميرة الثانية عشرة ممثلاً في تلك المجموعة من أوراق البردي التي تعرف باسم
مكتشفها السير فلندرز بيري وهي مكتوبة بالهيراطيقية وتبحث في تقسيم أفراد
الأسرة (Wpw. t) وفي الوصايا (Imyt. pr) ، وفي الاتفاق على أداء عمل
في مقابل أجر (Swm. t) .

أما في الدول الحديثة ، فقد كثرت النصوص القانونية وقام السير ألن
جاردنر يبحث كثير منها مثل قضية « مس » كما نشر أخيراً وثيقة خاصة
بالوراثة ، تتلخص في أن أحد حراس الحظائر كان متزوجاً ولم ينجب أولاداً
ولما كان القانون في هذه الحالة يعطى الحق لاختونه الذكور والإناث في وراثته
ولما كان ذلك الوضع لا يتفق ورغبته الشخصية في أن تكون زوجته هي وريثته
الوحيدة فإنه لجأ قبل وفاته إلى تبني زوجته وأوصى لها بكل أملاكه (١) .

ثم نشر الأستاذ تشرني تلك الوثيقة المعروفة بوصية ناوتختي ، كما نشر
مجموعة من الأستراكا (الشقف المكتوب) التي عثر عليها في منطقة دير المدينة
بطيبة ، وكذلك فعل الأستاذ مالينين عند ما نشر الوثائق التي توضح لنا سير
القضايا في المحاكم أو ما يسمى بمحاضر الجلسات .

هذه أمثلة قليلة مما عثر عليه من نصوص قانونية حتى أواخر عصر
الامبراطورية المصرية ، وقد أخذت هذه النصوص في الازدياد كلما اقتربنا

Cf. Chafik Chehata : Le Testament dans L'Egypte Pharaonique (Rev. (١)
Hist. de Dr. Fr. et Etr. No 1 de 1954) .

من أواخر العصور الفرعونية ، وذلك نتيجة لظهور اللغة الشعبية — الديموطيقية — واستخدامها في أغراض التخاطب والمعاملات بين الناس — وقد وصلنا من هذه الوثائق ما يقرب من ألفين كما سبق ان ذكرنا — وكلها ترجع في تاريخها الى أواخر العصور الفرعونية والى العصر اليونانى الرومانى — ولما كان المصريون أيام البطالمة يخضعون لقانونهم المصرى *o της κωρας νομος* ولما كان اليونانيون يخضعون لقوانينهم اليونانية *πολιτικοί νομοί* ، كان من الطبيعى أن يختلط الأمر عند ما اختلط اليونانيون بالمصريين فى عصر البطالمة ، لذلك تدخل بطليموس يورجيتيس الثانى عام ١١٨ ق. م وقرر أن لغة الوثيقة هى التى تحدد القانون الذى يطبق عليها ، فاذا كانت مكتوبة باليونانية طبق عليها القانون اليونانى ، واذا كانت مكتوبة بالديموطيقية طبق عليها القانون المصرى بصرف النظر عن جنسية المتقاضين .

وبعد ، فهذه مقدمة وجيزة جداً فى تاريخ القانون المصرى القديم نتقل بعدها الى بحث العقود الديموطيقية .

العقود الديموطيقية

أما الوثائق التى جعلتها مصدراً لهذا البحث ، فهى عبارة عن مجموعة من العقود المكتوبة بالديموطيقية يرجع تاريخها الى عصر البطالمة ، ويبلغ عددها حوالى ثلثائة عقد عشر عليها جميعاً فى منطقة طيبة وهى الآن موزعة بين عدة متاحف ومكتبات أوربية وأمريكية أذكر منها مكتبة جون رايلاند بمانستر ومكتبة البودليان باكسفورد ومكتبة المتحف البريطانى بلندن ومتاحف اللوفر وستراسبورج بفرنسا وبروكسل ببلجيكا ولايدن بهولندا ومتحف كوبنهاجن بالدانمرك ومتحف فينا بالنمسا ومتحف برلين بألمانيا ومتاحف تورينو وفلورنسا بإيطاليا ومتحف جامعة بنسلفانيا بفيلادلفيا (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وأخيراً بالمتحف المصرى بالقاهرة .

وسوف لا تقتصر دراستنا لهذه العقود على الناحية القانونية فحسب — إذ أن هذا من اختصاص رجال القانون — أما المؤرخ فيمكنه أن يعرف الشئ

الكثير عن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعصر الذي ترجع إليه ،
وعن طوبوغرافية المناطق التي عثر فيها على هذه العقود ولا يخفى ما لهذه الدراسة
من أهمية أثرية كبيرة وخاصة في أعمال الحفر التي تجرى فيها بين وقت وآخر .

أما شكل العقد المصرى القديم بحسب ترتيب نصه فيحصر فيما يأتى :

- ١ - التاريخ .
- ٢ - الطرفان المتعاقدان .
- ٣ - موضوع التعاقد .
- ٤ - الصيغة القانونية .
- ٥ - الطرف الثالث .
- ٦ - كاتب العقد .
- ٧ - الشهود .
- ٨ - تسجيل العقد وتوثيقه .

١ - التاريخ

ويتكون تاريخ العقد في شكله الكامل من العناصر الآتية :

١ - سنة حكم الملك والشهر واليوم ، فيقال مثلا السنة العاشرة الشهر
الأول (أو الثانى أو الثالث أو الرابع) من فصل الصيف (أو الشتاء
أو الفيضان) اليوم الثانى (أو الثالث أو الرابع الخ ...) من حكم الملك
بطليموس - ويكون اسم الملك مسبوقة دائماً بكلمة "الفرعون" وملحقاً
بالدعاء "له الحياة والصحة والسعادة" . هذا وقد تمكن الأستاذ سكيت
بالمتحف البريطانى من وضع جداول كاملة مبنية على دراسة عميقة يمكننا
بواسطتها أن نحول أى تاريخ من هذه التواريخ الى حساب التاريخ القيسى
فإذا جاء في العقد مثلا :

"السنة الثالثة الشهر الأول من فصل الشتاء (طوبة) اليوم الأول تحت حكم
الفرعون بطليموس بن بطليموس" له الحياة والصحة والسعادة . فان هذا

يقابل أول مارس عام ٢٨٢ ق. م من حكم بطليموس الثاني (فيلادلفوس) ،
وإذا ذكر مثلاً " السنة ٢١ الشهر الثالث من فصل الصيف (أبيب) اليوم
الأول تحت حكم الفرعون بطليموس بن بطليموس له الحياة والصحة
والسعادة " ، فانه يقابل ٢٤ أغسطس عام ٢٦٤ ق. م من حكم ذلك الملك .

٢ - بعد ذلك تذكر الصفات والألقاب التي أغدقها ملوك البطالمة
وملكاتهم على أنفسهم اشارة الى مديحهم وعبادتهم كآلهة بعد وفاتهم ،
مثل عبارات المخلص أو المحب لأخته أو الملك الصالح أو المحب لأبيه أو المحب
لأمه ، وهكذا .

٣ - يلي ذلك أسماء الكهنة الاغريق الذين كانوا يتولون أهم المناصب
الدينية في عبادة ملوك البطالمة وملكاتهم في مدينتي الاسكندرية وبطلمائس ،
وقد كثرت أسماء هؤلاء الكهنة بمرور الزمن حتى أصبحت لهم قائمة طويلة
بأسمائهم كان لا بد من ذكرها في تأريخ العقد حتى ملها الكتاب في آخر الأمر
واقترضوا على ذكر كلمة واحدة تعبر عنهم جميعاً وهي « بروتوكول
الاسكندرية » ويقصد بها أسماء جميع الكهنة الاغريق من الذكور والاناث
الذين منحهم البطالمة وأكثروا من اعدادهم حتى يوازونوا بينهم وبين الكهنة
المصريين الذين كانوا دائماً قادة للحركات القومية التي تنبث في البلاد
بين حين وآخر ضد حكم البطالمة .

وبدراسة مجموعة هذه التواريخ عرفنا أسماء الملوك والملكات وسنوات
حكيمهم وأهم الأحداث السياسية التي حدثت في أيامهم كما عرفنا شيئاً
عن النزاع الذي كان قائماً بين أفراد الأسرة البطلمية وأهم من ذلك كله عرفنا
شيئاً عن الثورات الوطنية التي قامت ضدهم وخاصة في إقليم طيبة حتى انتهى
الأمر باستقلال ذلك الإقليم على يد أخوين مصريين هما عنخ - أم - آخت
وحور - أم - آخت - مدة تزيد عن العشرين عاماً في أواخر أيام بطليموس
الرابع وأوائل عهد بطليموس الخامس وأصبحت العتود وغيرها من الوثائق
تؤرخ باسميهما رسمياً مما يدل دلالة واضحة على أن بطليموس الخامس لم يحكم
دولة الفراعنة بأكملها .

٢ - الطرفان المتعاقدان

يبدأ العقد هنا بكلمة « يقول » مكتوبة بخط طويل متبوعة باسم الطرف الأول ثم بحرف الجر « الى » أو « لـ » متبوعاً باسم الطرف الثاني .

وقد فسر بعض العلماء كلمة يقول على أنها من بقايا التقاليد القديمة عند ما كانت العقود شفوية ويكتفى فيها بالقول أمام الشهود .

ويكون أحد المتعاقدين شخصاً أو عدة أشخاص بلغ عددهم أحد عشر شخصاً في بعض العقود ، ويعرف الشخص دائماً باسم والده واسم أمه ثم تذكر التابه والوظيفة التي يشغلها كما يذكر أى اسم آخر مشهور به بين الناس بخلاف اسمه الحقيقي فيقال مثلاً : كاهن معبد آمون هرى سنف بن باشرمين وأمّه تامين ، الذى يقال له هرى - ثم تذكر جنسية الشخص بعد ذلك ، فيقال مثلاً ، فلان الاغريقى أو الاغريقى المولود فى مصر أو الفارسى أو السودانى أو الآسيوى الخ ... ، كما كان يضاف الى المصرى اسم موطنه ، فيقال مثلاً فلان الأسوانى أو الأقصرى أو القفطى الخ ... ونجد فى الوثائق المتأخرة أوصافاً دقيقة للأشخاص ، فيقال مثلاً فلان الذى يبلغ من العمر أربعين عاماً - الأصغر اللون - الأعور أو الأصلع الخ ... أو فلانة التى تبلغ من العمر ثلاثين عاماً ذات العيون العلية والشعر الطويل الخ ...

ولقد كثرت هذه الأوصاف وخاصة فى عقود ايجار الحيوانات اذ أنهم كانوا يقومون بتأجيرها لاستخدامها فى أغراض الرى أو الحرث ، وكانت البقرة توصف فى العقد وصفاً دقيقاً ، فيقال مثلاً ، بقرة صغيرة أو كبيرة سوداء أو حمراء أو رقطاء قائمة وليس بها كسور ذات رقية محتومة بالنار (أى مطعومة ضد أمراض الحيوان) الخ ... ، وعند ما يكون أحد الطرفين فى العقد أكثر من شخص واحد تسبق اسمائهم بكلمة القول وتلحق بعبارة « فى فم واحد » أى باتفاق تام بينهم ، واذا كانت هناك قرابة بين الطرفين المتعاقدين ذكرت هذه القرابة وأكثرها من الآباء والأمهات الى الأبناء ، ولعدم وجود لفظ واحد فى اللغة المصرية القديمة للتعبير عن نوع من أنواع

القرابة ذكرت عدة كلمات للتعبير عنها ، فيقال مثلا : ابن أخت والذى
 أى ابن عمى ، أو ابن أخت والذى أى ابن خالتى ، والذى الأخ الأصغر
 لوالدك أى عمك ، والد والذى أى جدى ، اختى بنت أى أى الأخت
 غير الشقيقة ، وهكذا ...

ويرجع السبب فى ذلك كله الى دقة المصريين المعروفة عنهم وخاصة
 فى لغة القانون والايضاح الذى كانت تتطلبه تلك اللغة فى الوثائق الرسمية
 وخاصة أن الأسماء كثيراً ما كانت تتشابه فى الأسرة الواحدة ومن الطريف
 أنهم كانوا يضيفون صفة الصغير أو الكبير للتمييز بين الأخوين ذوى الاسمين
 المتشابهين .

٣ - موضوع التعاقد

يبدأ هذا الجزء من العقد بصيغ مختلفة على حسب اختلاف موضوع
 التعاقد ، ففى عقد البيع مثلا ، يبدأ العقد بعبارة « لقد أرضيت قلبى فوافقت
 على بيع كذا » ، وقد أمكننا تقسيم هذه الصيغ أو بعبارة أخرى هذه العقود
 الى عدة أقسام منها :

- ١ - الاتفاق على البيع Agreement for sale
- ٢ - نقل الملكية Cession or conveyance
- ٣ - الهبة Grant
- ٤ - الوصية Will
- ٥ - الرهن Mortgage
- ٦ - القرض Loan
- ٧ - الايجار Lease
- ٨ - القسمة Division
- ٩ - ترك حق (بعد حكم صدر من المحكمة) ... Abandonment
- ١٠ - إنهاء الرهن (بعد انقضاء مدته) ... Release or discharge
- ١١ - استعارة الأشياء وردها Loan and release from loan

Employment	١٢- الاستخدام
Mummification & Burial	١٣- التحنيط والدفن
Building arrangements	تنظيم بناء الجدران بين الجيران	١٤-
Marriage	١٥- الزواج
Divorce	١٦- الطلاق

ويشمل موضوع التعاقد عقارات أو مقولات أو خدمات -
وعند ما يكون الموضوع خاصاً بعقار ، فاننا نجد وصفاً تفصيلياً له ،
فاذا كان العقار قطعة من الأرض أو منزلاً ذكرت مساحته وحدوده جنوباً
وشمالاً وشرقاً وغرباً مع ذكر أسماء أصحاب العقارات المجاورة ، واذا كان
العقار مقسماً وبيع منه جزء فتذكر مساحة هذا الجزء بالنسبة لمساحة العقار
كله فيقال مثلاً : ٥٠ ذراعاً عبارة عن ربع المنزل الذي تبلغ مساحته
٢٠٠ ذراعاً ، وهكذا .. ويوصف المنزل غالباً بأنه « مبنى ومسقوف »
اشارة الى أنه ليس متهدماً ، واذا لم يكن كذلك يوصف بأنه « منزل متهدم » ،
أما في حالة إيجار المنزل فيذكر في العقد عدد الأبواب والنوافذ الخشبية
التي يحويها .

من هذه الأوصاف التفصيلية التي ذكرت في العقود أمكننا الحصول
على كثير من المعلومات الطبوغرافية الهامة للمناطق التي كانت عملاً
لهذه العقود ، ولا يخفى ما لهذه المعلومات من قيمة أثرية هامة فهي بمثابة دليل
يقود العالم الأثري الذي يقوم بالحفر في تلك المناطق لكشف ما لم يعرف منها
حتى الآن . ويضاف الى هذا اننا حصلنا على وصف دقيق لتخطيط بعض
المدن باحيائها وشوارعها الكبيرة والصغيرة ، وأهم ما كانت تحويه من أبنية
عامّة كالمعابد والمدارس والمسجون وغيرها .

٤ - الصيغة القانونية

وبعد الانتهاء من وصف موضوع التعاقد في عقد البيع ، بوجه
البائع خطابه للمشتري قائلاً « لقد أعطيتك منزلي هذا المبنى والمسقوف

المذكورة حدوده آنفاً ، ولقد أرضيت قلبي فوافقت على الثمن الذى تسلمته منك قطعاً من النفضة كاملاً غير منقوص . وتختلف هذه العبارة باختلاف العقود .

ثم تبدأ صيغة قانونية تتكرر فى جميع أنواع العقود وهى صيغة واحدة فى معناها وفى مبناها بل حتى فى ترتيب تدوينها فى العقد . ويمكننا أن نقسم هذه الصيغة القانونية الى تسع فقرات هى :

- ١ - وليس لى حق فى هذه العين نخوك منذ اليوم الى الأبد .
- ٢ - وليس هناك مخلوق آخر فى العالم يمكنه أن يطالبك بحق فى هذه العين منذ اليوم الى الأبد .
- ٣ - وإذا ظهر أى شخص فى المستقبل مطالباً بهذا الحق فأكون ملزماً بإبعاده عنك (سواء كان ابناً أو بنتاً أو أخاً أو أختاً أو أى مخلوق يمت بصلة القربى الى) .
- ٤ - وإذا لم ابعده عنك طوعاً ، فأكون ملزماً بإبعاده عنك كرهاً ، (وإذا لم ابعده عنك طوعاً التزم بأن أدفع لك كذا قطعة من النفضة) .
- ٥ - كما أكون ملزماً باخلاء العين وتسليمها لك فى أى وقت تشاء .
- ٦ - وستكون جميع الأوراق الخاصة بهذه العين (أى الالتزامات والعقود) ، والتي يحتمل ظهورها فى المستقبل فى أى مكان - ملكاً لك ومن حقك .
- ٧ - كما يكون من حقك جميع الحقوق التى تخولها تلك الأوراق .
- ٨ - ان العين (على من أنكر) أو البينة (على من ادعى) التى يحتمل أن تطلب منك فى يوم من الأيام فى محكمة العدل فيما يختص بهذه العين وهذا العقد المدون بعاليه - سأكون ملزماً بإدائها .
- ٩ - والتزم بتنفيذ كل كلمة ذكرت بعاليه .

هذه ترجمة حرفية لما سميها بالصيغة القانونية Legal formula التي تتكرر في جميع أنواع العقود واننا نترك أمر تحليلها لرجال القانون لبيان ما تحويه من التزامات بضمان الاستحقاق وضمان العيب ، وغيرهما من الاصطلاحات المستعملة في لغة القانون في عصرنا هذا .

ولكننا نود أن نشير هنا الى أنه ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد كان البيع يتم في عقدين يصدران من جانب واحد Unilateral يقرر البائع في الأول منهما - الذي يسميه العلماء بترجمته الحرفية عن الديموطيقية l'écrit pour argent أو A writing for silver - بأن المشتري لم يعد بعد وفاء الثمن ملتزماً بشئ نحو البائع ، وأنه (أي البائع) سيقوم بتسليم العين المبيعة الى المشتري ثم يلتزم بضمان الاستحقاق بوقوفه في جانب المشتري ضد كل من يحتفل تدخله مستقبلاً في هذا البيع سواء كان من الأقارب أو من طرف ثالث .

أما في العقد الثاني - الذي يسميه العلماء أيضاً بترجمته الحرفية عن الديموطيقية Écrit de Cession أو Cession - فيعلن البائع أنه قد سلم العين المبيعة الى المشتري ، أي أنه قد تم نقل ملكية العين المبيعة (1) .

o - الطرف الثالث

ويظهر في بعض الأحيان طرف ثالث في العقد يتطلب أن يكون له حق من الحقوق على العين بمقتضى وثيقة كتبت له في زمن سابق أو بمقتضى حق قانوني ، كوريث مثلاً ، فيذكر الكاتب بعد الفراغ من الصيغة القانونية بأن فلاناً ابن الطرف الأول (أو ابنته أو أخيه أو أخته أو والدته الخ ...) قد حضر وخطب الطرف الثاني قائلاً : « خذ هذه الوثيقة المدونة بعاليه من أبي (أو ابني أو ابنتي أو أمي الخ ...) التي ملتزمه بتنفيذ كل كلمة ذكرت فيها ، واني موافق على كل ما جاء فيها ، وقد تنازلت لك عن حقي بناء على ما جاء في هذه الوثيقة دون أي اعتراض » .

J. Pirenne : L'écrit pour argent et l'écrit de cession dans l'ancien droit (1)
égyptien (Rev. Inter. Dr. Ant. T. 1er 1948)

٦ - كاتب العقد

وبعد نهاية هذه العبارة يوقع كاتب العقد ويذكر القاب والوظيفة التي يشغلها ، وكان توقيع الكاتب ضرورياً لصحة التعاقد وقانونيته .

ولم يكن كتاب العقود من تلك الطبقة المعروفة في ذلك العصر باسم الكتاب الملكيين Basilikos Grammatéus ، ولا من طبقة كتاب المديرينات Topogrammateus ، ولا من كتاب المراكز Komogrammateus ولكنهم كانوا من طبقة أخرى أطلق عليها اليونان كلمة Monographoi - وقد دلنا البحث على أنهم كانوا ينتمون الى طبقتين من الناس - يحمل أصحاب الطبقة الأولى القابا كهنتوية ، ولا يحمل أصحاب الطبقة الثانية سوى لقب « كاتب » . ولذا فاننا نقسمهم الى نوعين من الكتاب : الكاتب الكهنوتي ، والكاتب العمومي .

وكان كل منهما مثقفاً وملمعاً بنصوص القانون ، وكان الكاتب الكهنوتي يعمل في معبد المدينة ، وكان الناس يذهبون اليه في مقر عمله . أما الكاتب العمومي ، فكان يعمل في المدرسة ، وكان الناس يذهبون اليه في مقر عمله أو يستدعونه في منازلهم ، وخاصة في حالات الزواج .

وقد اتضح لنا من دراسة مجموعة هذه العقود الدعوطيقية ، أن منطقة طية كانت مقسمة الى ثلاثة أقسام لكل قسم منها كاتب مختص بشؤونها ، وهي الأقصر والكركنك بالبر الشرقي ، والقرنة بالبر الغربي . كما اتضح لنا أن وظيفة الكاتب كانت وراثية في الأسر يتوارثها الابن عن الأب عن الجد ، وكانوا جميعاً من المصريين ويسمون بأسماء يغلب فيها أسماء الآلهة التي كانت تعبد في الجهات التي كانوا يزاولون عملهم فيها ، وقد كانت خطوطهم تتفاوت بين الحسن والردئ ، ولكنها في الغالب واضحة ومقروءة .

٧ - الشهود

كان العقد ينتهي بتوقيع الكاتب على وجهه Recto ، أما الشهود فيوقعون على ظهره Verso ، وكان توقيع الشهود ضرورياً أيضاً لصحة التعاقد وقانونيته ، وكانوا يوقعون بكتابة أسمائهم والقابهم .

وتوقيع الشهود عادة تقدمه معروفة في مصر منذ أقدم العصور ، فقد عثر على وثائق من عصر الدولة القديمة ذكر أنها حررت « في حضرة شهود عبيدين » ، وكان الحال كذلك أيام الدولة الوسطى وقد تراوح عدد الشهود الموقعين على العقود في الدولة الحديثة بين خمس وثمانية عشر (٥ أو ٦ أو ٨ أو ١٠ أو ١٤ أو ١٥ أو ١٨) ، ثم تعدد هذا العدد في أواخر العصر الفرعوني بستة عشر شاهداً ، وقد فسر البعض هذا العدد بعدد الكهنة الستة عشر الذين كانوا يخدمون بالتناوب في أى معبد من المعابد . ويمكننا أن نفسره أيضاً بأن المصريين كانوا يعتبرون المنسوب الخبز لقيضان النيل إذا بلغ ستة عشر ذراعاً ، فربما كان ذلك العدد من الأعداد التي يتفاءلون بها كتابة عن الكمال والتمام .

وقد استمر هذا العدد معدداً بستة عشر في خلال العصر البطلمي في جميع أنواع العقود ، ما عدا الطلاق ، فان عدد شهوده كانوا أربعة فقط .

وكان الشهود يوقعون على ظهر العقد الواحد بعد الآخر في قائمة طويلة فيما وراء كتابة العقد نفسه حتى لا يحدث تلاعب بإزالة بعض الأسماء ، ويلاحظ أن أسماء الشهود كلها أسماء مصرية من تلك الأسماء المعروفة في العصور الفرعونية المتأخرة والتي تتصل دائماً بأسماء الآلهة المحلية . ومن الغريب أننا لم نجد اسماً واحداً لامرأة من بين أسماء الشهود التي جمعناها وعددها أربعة آلاف ، بل كانوا جميعاً من الرجال .

ونحن إذا أخذنا في اعتبارنا عدد الوثائق التي عثر عليها في مكان واحد ، ويرجع تاريخها لفترة قصيرة من الزمن ، ثم أحصينا عدد الشهود الموقعين على هذه الوثائق ، اتضح لنا أن الناس في ذلك الوقت كانوا على الأقل ملتمسین بالقراءة والكتابة وهم في ذلك يفوقون أحفادهم اليوم الذين يستعملون الأختام أويصمون بأصابعهم لهذا الغرض وخاصة في قرى الريف المصري .

٨ — تسجيل العقد وتوثيقه

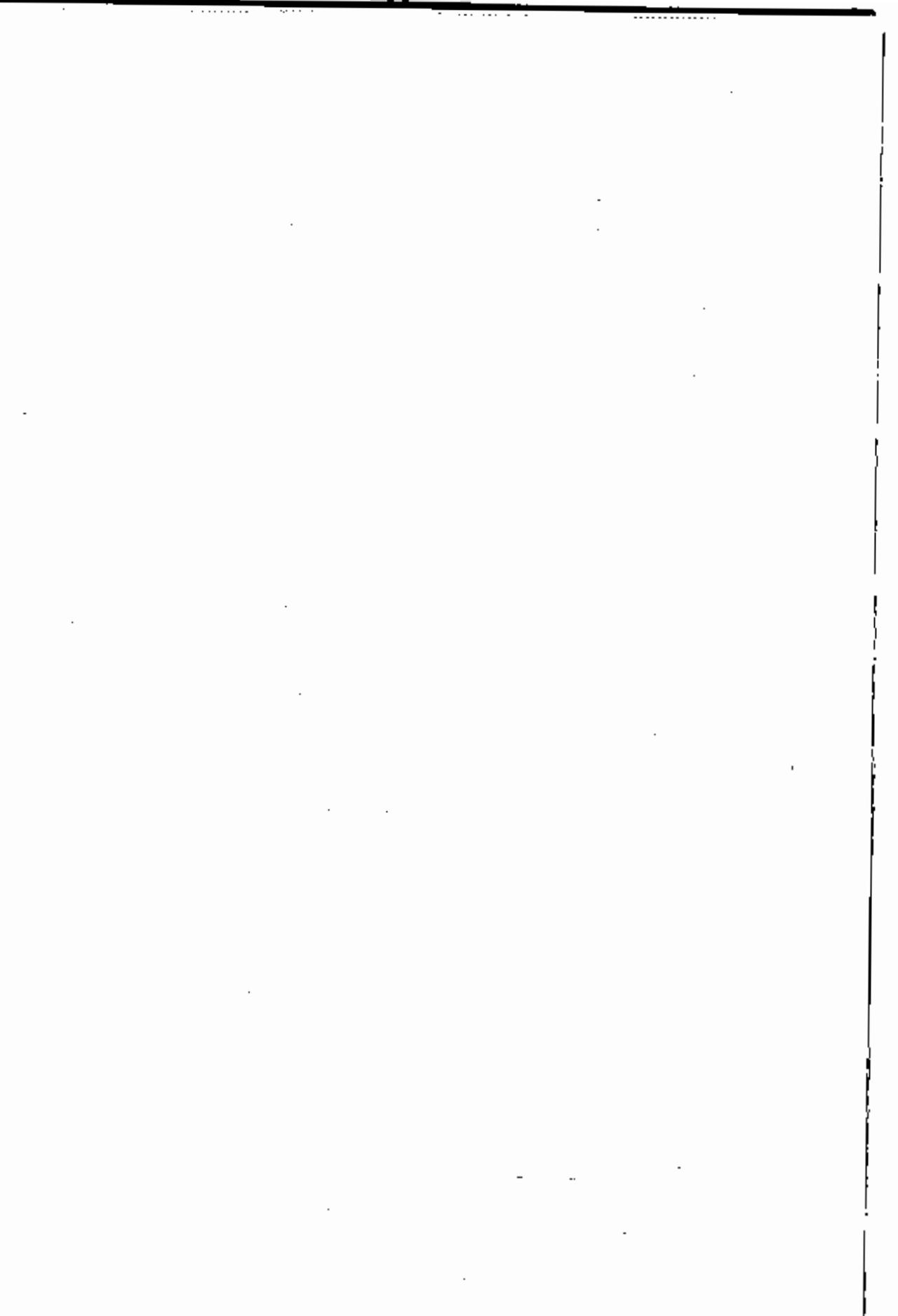
وأخيراً كان التسجيل والتوثيق من الاجراءات الضرورية التي تعطى للعقد صفة رسمية ، وقد كان هذا الاجراء اختياريّاً قبل عام ١٤٥ ق. م ، ثم أصبح اجبارياً منذ ذلك التاريخ ، وتثبت عبارة التسجيل أسماء الطرفين

المتعاقدين وملخص وجيز لموضوع التعاقد ، ودفع الرسوم المقررة ثم توقيع الموظف المختص ، وتكتب هذه العبارة دائماً باللغة اليونانية ، وهذا أمر طبيعي لأن الحكومة كانت يونانية في ذلك العصر وكانت تشرف على تحصيل الضرائب وتسجيل العقود ، وكانت الرسوم المقررة عليها عبارة عن ١٠ ٪ من قيمة العين المبيعة ، وكان المشتري هو الذي يقوم بدفعها .

هذا ملخص موجز جداً عن الالتزامات والعقود في القانون المصري القديم . ولمن أراد الاستزادة في هذا الموضوع فعليه أن يرجع الى رسالتنا :

Legal and Sociological Aspects of the Demotic Archive at Philadelphia and of the related Papyri (Cambridge University Library — England)

وأقدم الى القارئ في نهاية هذا البحث ترجمة حرفية لأحد العقود الديموطيقية وصورة فوتوغرافية لعقد آخر من القرن الثالث قبل الميلاد .



ترجمة حرفية لعقد بيع منزل بالكرك

في القرن الثالث قبل الميلاد

السنة الثامنة عشرة شهر هاتور تحت حكم الملك بطليموس (أى بطليموس الأول يناير ٢٨٧ ق.م) ..

يقول

الكاهن تحوت آو بن پارت وأمه تا ايست لمتعهد دفن الموتى أوسرأور بن جحو وأمه تامين : لقد أرضيت قلبي فوافق على بيع منزلى المبنى والمسقوف الكائن بالحى الشمالى من طيبة ، والذي يقع الى الغرب من حائط معبد متو رب المدينة وحدوده كالآتى :

جنوباً : منزل الكاتب حور نفر بن حوتاح .

شمالاً : منزل بادى حور بن باكوس ، الذى هو تحت يد أولاده .

شرقاً : منزل صانع الشمع بمعد آمون خونسوين واج حور .

غرباً : شارع الملك .

لقد أعطيتك منزلى هذا المبنى والمسقوف المذكورة حدوده آنفاً ، ولقد أرضيت قلبي فوافق على الثمن الذى تسلمته من يدك قطعاً من الفضة كاملاً غير منقوص - وليس لى أى حق تحرك منذ الآن فيما يخص بهذا المنزل ، وليس هناك أى شخص آخر يطالبك بهذا الحق منذ اليوم الى الأبد - وإذا تصدى لك أى مخلوق مستقبلاً سواء كان من ناحيتى أو من ناحية أى شخص آخر ، فساكون أنا ملزماً بإبعاده عنك ، كما أكون ملزماً بإخلاء العين من كافة الموانع القانونية ، وسيكون من حقتك جميع العقود الخاصة بهذا المنزل فى أى مكان وجدت ، وسيكون من حقتك أيضاً كافة الحقوق القانونية التى تترتب عليها - وإذا طلب اليك مستقبلاً اداء الثمن أو البينة فى محكمة العدل ، فساكون أنا ملزماً بإدائها والتزم بتنفيذ كل كلمة ذكرت بعاليه .

وقد حضرت السيدة تايست بنت حور وأمها تاشرت خونو أمه ، تقول :
 « خذ هذه الوثيقة من الكاهن تمحوت آو بن بارت وأمه تايست ابني المذكور
 أعلاه - الخاصة بالمنزل المذكور أعلاه ، وسيكون ملزماً بتنفيذ كل كلمة
 ذكرت آنفاً ، وقلبي راض ، وسوف لا أطلبك بأى شيء مستقبلاً » .
 كاتبه تمحوت أرديس بن تمحوت مين

أسماء الشهود على ظهر العقد

حور يا ايست بن شيشق
 نسمين بن تمحوتس
 نسمين بن متوحتب
 تمحوت بن نسمين
 باشرمين بن باخروود
 باشر خونسو بن ايرت رج
 باخروود بن باشر خونسو
 بائي خونسو بن تمحوت ام حب
 أخس بن حور بارع
 باخل خونسو بن بائي آمون
 باخل خونسو بن هري
 نسمين بن با مونتو
 روا بن باشر خونسو
 أونضر بن حور
 عو بتاح بن نسمين
 بائي آمون بن نحت

